

Distr.: General
11 February 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بالسلع الأساسية والتنمية

الدورة الثامنة

جنيف، ٢١-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية،
والخيارات المتاحة على مستوى السياسات لتحقيق نمو شامل وتنمية
مستدامة قائمين على السلع الأساسية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تستعرض هذه المذكرة التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية، وتُحلل العوامل التي أسهمت في تقلب أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٥. فقد استمرت أسعار السلع الأساسية بوجه عام، باستثناء بعض المنتجات مثل الشاي والكافوا والقطن، في الانحدار، وهو اتجاه بدأ في عام ٢٠١١. ويشكل الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية تحدياً حقيقياً للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من حيث إيرادات الصادرات والعمالة وتقديم الخدمات العامة. فضلاً عن ذلك، فإن المستويات المنخفضة لأسعار الوقود الأحفوري إذا ظلت على حالها، فقد يكون ذلك مثبطاً لمساعي تنمية الطاقة المتجددة ومعيقاً للجهود العالمية الرامية إلى تحقيق تنمية أكثر استدامة من الناحية البيئية. وكان بالإمكان معالجة الآثار السلبية لتراجع الأسواق العالمية للسلع الأساسية على الاقتصاد العالمي، لا سيما على اقتصادات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، لو أن سياسات براغماتية، من قبيل التنويع الاقتصادي، نُفذت على النحو المناسب. فمعالجة هذه المسائل يكتسي أهمية حاسمة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-01960(A)



* 1 6 0 1 9 6 0 *

لاستدامة الاقتصاد العالمي، لا سيما بالنظر إلى أهداف التنمية المستدامة المعتمدة في الآونة الأخيرة والتي تهدف إلى "عدم إغفال أحد". وعليه، فإن هذه المذكرة تبحث بعض قضايا السياسة العامة المتصلة بالتطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وتقدم توصيات يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق تنمية مستدامة ونمو شامل.

المقدمة

- ١- أصدر اتفاق أكرا (الفقرة ٢٠٨) تكليفاً إلى مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) باستحداث اجتماع خبراء متعدد السنوات معني بالسلع الأساسية والتنمية. وجرى التأكيد على التكليف مجدداً في ولاية الدوحة (الفقرة ١٧)، التي قضت بتمديده من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦. واجتماع الخبراء الحالي هو الأخير في هذه الحلقة، في انتظار أن يقرر المؤتمر في دورته الرابعة عشرة الوشيكَة تجديد الولاية.
- ٢- وتعكف هذه المذكرة على تحليل التطورات على مستوى سوق السلع الأساسية في عام ٢٠١٥ مع التركيز بوجه خاص على اتجاهات الأسعار والأسباب الكامنة وراء تقلبات الأسعار. وتسلط الضوء أيضاً على بعض المسائل السياسية المرتبطة بالتطورات الأخيرة على مستوى الأسواق وتستخلص دروساً في شكل توصيات سياسية لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في الجهود التي تبذلها لتحقيق نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة. وتصنف هذه المذكرة السلع الأساسية في ثلاث فئات هي: الأغذية والسلع الأساسية الزراعية^(١)؛ والمعادن والخامات والفلزات؛ والطاقة^(٢).

أولاً- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

ألف- عرض عام

- ٣- يمكن القول في العموم إن أسواق السلع الأساسية قد عانت من انحدار مستمر في الأسعار طوال عام ٢٠١٥ تقريباً بسبب عدة عوامل، وعلى رأسها العوامل التالية: زيادة العرض؛ وتباطؤ الطلب، لا سيما على المعادن والفلزات، في الصين وفي غيرها من الاقتصادات الصاعدة^(٣)؛ وتأرجح الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مثل اليابان والاتحاد الأوروبي؛ وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة. وبلغ مؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية غير النفطية^(٤) ١٩٤ نقطة في المتوسط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بعد أن كان

(١) المواد الغذائية، والمشروبات المدارية، والبذور الزيتية والزيت، والمواد الزراعية الخام.

(٢) النفط، والغاز، والفحم، والطاقة المتجددة.

(٣) من ذلك على سبيل المثال، تراجع واردات الصين من البضائع بنسبة ٢,٢ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ (مقارنة بالعام الذي سبق). ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى انخفاض كميات الفلزات مثل الحديد والصلب (أقل من ١٠ في المائة) والنحاس (أقل من ٦ في المائة). انظر منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٥، Falling import demand, lower commodity prices push down trade growth prospects، وثيقة متاحة على الموقع الإلكتروني www.wto.org/english/news_e/pres15_e/pr752_e.htm، أطلع عليها في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٤) يشمل هذا المؤشر المجموعات الفرعية التالية: جميع الأغذية (الأغذية، المشروبات المدارية، الخضروات، البذور الزيتية، الزيوت)؛ والمواد الخام الزراعية؛ والمعادن والخامات والفلزات.

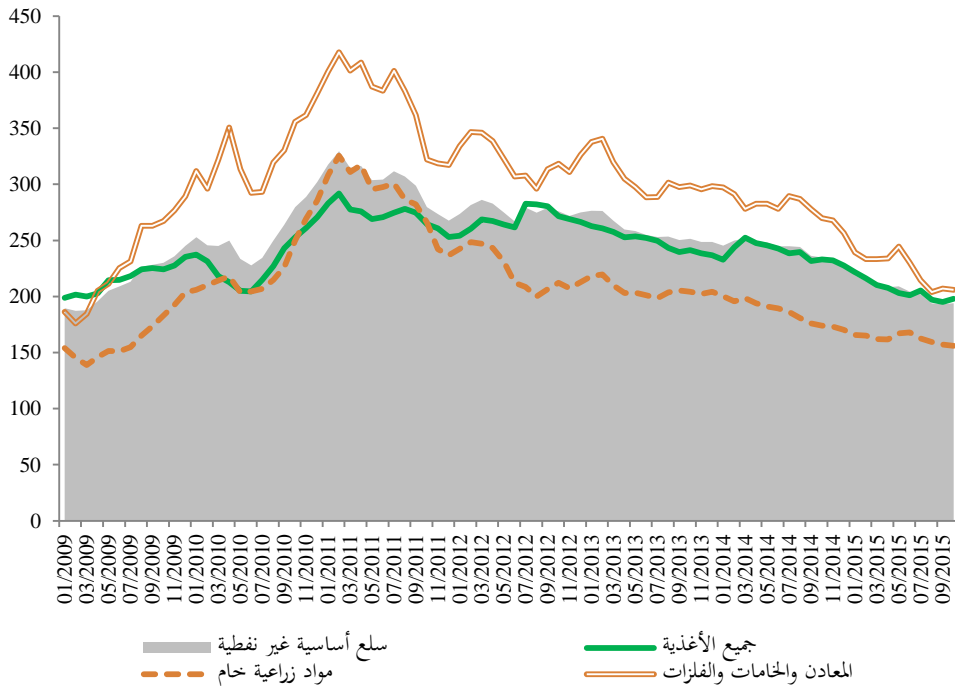
قراءة ٢١٩ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أي أنه تراجع بـ ٢٥ نقطة في ظرف ١٠ أشهر فقط. ومنذ بلوغ أسعار السلع الأساسية غير النفطية أعلى مستوى لها في شباط/فبراير ٢٠١١، شهدت هذه الأسعار تراجعاً عاماً. أما مؤشرات أسعار الأغذية والمواد الزراعية الخام والمعادن والحامات والفلزات، التي يتألف منها المؤشر، فقد اتبعت نفس النسق منذ عام ٢٠١١ (الشكل ١).

٤- وخلال عام ٢٠١٥، تراجعت أسعار معظم السلع الأساسية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ مثلاً، كان سعر القمح (الشتوي الأحمر الصلب رقم ٢) ٢٦١ دولاراً، فتراجع إلى ٢١٨ دولاراً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويمكن ملاحظة الاتجاه نفسه بالنسبة للذرة والأرز. وأخذت أسعار المشروبات مثل بُن رويستا المنحى نفسه أيضاً. وعرفت المعادن الخام، لا سيما الأخشاب المدارية، تراجعاً في الأسعار أيضاً. وبالمقابل، شهد سعر القطن تحسناً طفيفاً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في حين ظلت أسعار الكاكاو والشاي مرتفعة على مدى الفترة نفسها، مقارنة بأسعارها في العام السابق.

الشكل ١

مؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية غير النفطية والعناصر الرئيسية التي يتألف منها، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

(٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٥- وشهد مؤشر الأونكتاد لأسعار جميع الأغذية هو الآخر تراجعاً من ٢٢٢ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ١٩٨ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وشهدت أسعار فرادى المواد الغذائية والزراعية انخفاضاً نتيجة لزيادة العرض وتراكم مخزونات كبيرة على مدى سنوات. ويمكن أن تتجه الأسعار إلى الارتفاع في عام ٢٠١٦ بسبب خطر إعصار النينو الذي يمكن أن يتسبب في تغيرات حادة في الطقس، بما يؤدي إلى عواقب وخيمة على الإنتاج الزراعي العالمي. على أن المشهد الأرجح بخصوص الأسعار على المدى القصير بالنسبة للسلع الأساسية الغذائية والزراعية يظل يتسم بالاتجاه إلى الانخفاض أو الاستقرار في ظل وجود مخزونات بمستويات مريحة. لكن يتعين رصد نسب المخزون إلى الاستعمال بعناية بالنظر إلى التوقعات بتعرض العديد من المنتجات الزراعية لآثار وخيمة بسبب إعصار النينو^(٥).

٦- وأظهرت أسواق المعادن والخامات والفلزات أيضاً اتجاهها إلى انخفاض الأسعار استمر إلى عام ٢٠١٥. ويُعزى ذلك إلى عدد من العوامل مثل تباطؤ النمو في الصين وفي الاقتصادات الصاعدة؛ وهشاشة الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مثل اليابان والاتحاد الأوروبي؛ وارتفاع الطاقة الإنتاجية نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي وُظفت أثناء طفرة السلع الأساسية الماضية التي دامت عقداً من الزمن؛ وقوة دولار الولايات المتحدة؛ واستخراج المعادن بأقل تكلفة، وهو ما ساعد عليه جزئياً انخفاض أسعار الطاقة.

٧- واستمرت أسواق مواد الطاقة الأحفورية، بما فيها النفط والفحم والغاز الطبيعي، في تسجيل أسعار منخفضة في عام ٢٠١٥ بسبب فائض العرض، الأمر الذي ساعد على تشكيل مخزونات كبيرة في ظل ضعف نمو الطلب. وواصل قطاع الطاقة المتجددة في النمو لكن حصته في سلّة الطاقة العالمية ظلت منخفضة. وفضلاً عن ذلك، قد تثير أسعار الوقود الأحفوري الرخيصة، إذا استمرت على حالها، تحدياً بالنسبة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة بالنظر إلى مدى قدرتها على المنافسة بوصفها مصادر للطاقة. وتظل هذه المشكلة قائمة في الوقت الذي توصل فيه قادة العالم إلى اتفاق طموح بخصوص النمو المستدام بيئياً أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقودة في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومثلما ذُكر في خلاصة هذه الوثيقة، فإن تحقيق نمو أكثر استدامة من الناحية البيئية يقتضي دون أدنى شك دعم قطاع الطاقة المتجددة.

(٥) تقدّر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مثلاً بلوغ نسبة المخزون إلى الاستعمال عالمياً بخصوص الحبوب ٢٥,٣ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مقارنة بـ ٢٣,٦ في المائة و ٢١,٨ في المائة للفترتين ٢٠١٣-٢٠١٤ و ٢٠١٤ و ٢٠١٢-٢٠١٣، على التوالي. انظر http://www.fao.org/worldfoodsituation/csd/en/?fb_locale=zh_HK، أطلع عليه في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

باء- التطورات التي شهدتها أهم قطاعات السلع الأساسية

١- السلع الأساسية الغذائية والزراعية

٨- شهدت أسعار أسواق الأغذية الزراعية بوجه عام تراجعاً خلال عام ٢٠١٥، بسبب جودة موسم الحصاد (الشكل ٢). ففي أسواق البذور، تراجع سعر الأرز التايلندي (أبيض من المصنع و ٥ في المائة مكسّر) من ٤١٠ دولاراً للطن في كانون الثاني/يناير إلى ٣٦٠ دولاراً للطن في تشرين الأول/أكتوبر. وهذا السعر الأخير هو نحو نصف أعلى سعره حين بلغ ٦١٥ دولاراً للطن في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ووفقاً للمجلس الدولي للبذور، فقد استفاد إنتاج الأرز، رغم تنامي ظاهرة النينو، من ظروف مواتية لنموه. ونتيجة لذلك، كانت صادرات الدول الرئيسية، مثل الهند وباكستان وتايلند وفيت نام، مستقرة. وكان لإفراج حكومة تايلند عن مخزونها من الأرز أيضاً دور في تعرض الأسعار لضغوط تدفعها للانخفاض. وأفريقيا وآسيا هما أكبر مستهلكي الأرز. فقد استوردت أفريقيا، وفق التقديرات، ١٤,٦ مليون طن من الأرز، بينما استوردت آسيا نحو ٢٠,٧ مليون طن من الأرز في عام ٢٠١٥^(٦). والبلدان الآسيوية هي أهم البلدان المزودة والمستهلكة للأرز في الوقت نفسه، في حين أن البلدان الأفريقية هي بلدان مستوردة بالأساس. ومن أكبر البلدان المستوردة للأرز في أفريقيا كوت ديفوار ونيجيريا. والبلدان المزودة بالأرز في آسيا هي الصين والهند وتايلند وفيت نام؛ أما أكبر المستوردين في المنطقة فهما إندونيسيا والفلبين.

٩- وتراجع سعر القمح (الشتوي الأحمر الصلب رقم ٢) بنسبة ١٦ في المائة (انظر الفقرة ٤). وساعد على ذلك حصول زيادات في الإنتاج العالمي، لا سيما في الصين والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وأوكرانيا. فقد ارتفع الإنتاج في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، من ١٤٣,١ مليون طن في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٥٤,١ مليون طن في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وارتفع في الاتحاد الروسي من ٥٢,١ مليون طن إلى ٥٩,٧ مليون طن^(٧). وبالمثل، ارتفع الإنتاج في أوكرانيا من ٢٢,٣ مليون طن إلى ٢٤,١ مليون طن، وفي الصين من ١٢١,٩ مليون طن إلى ١٢٦,٢ مليون طن خلال الفترة نفسها^(٨).

١٠- واتجهت أسعار السكر أيضاً إلى الانخفاض. فقد تدنى سعر السكر مقوماً بسعر التسليم على ظهر السفينة الراسية في موانئ البحر الكاريبي من ١٥,٣٤ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ١١,٥ سنتاً للرطل في آب/أغسطس ٢٠١٥. ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار فائض الإنتاج على الاستهلاك على مدى السنوات الأربع أو الخمس الماضية.

(٦) المجلس الدولي للبذور، ٢٠١٤، Five-year global supply and demand projections، متاحة على الموقع http://www.igc.int/en/downloads/grainsupdate/igc_5yrprojections2014.pdf، أطلع عليها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٧) المرجع نفسه.

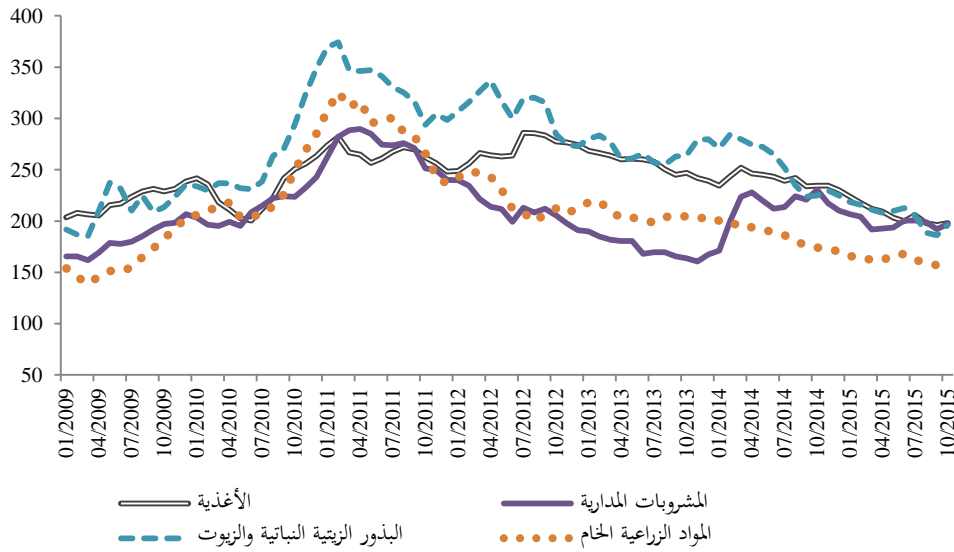
(٨) المرجع نفسه.

وستحدد توقعات الأسعار في سوق السكر وفقاً لسوء الطقس المتوقع بسبب النينو، وهو ما قد يؤثر على مزارع قصب السكر في بلدان مثل البرازيل وتايلند، ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ على سبيل المثال، قفز سعر السكر مجدداً إلى ١٤ سنتاً للرطل تقريباً.

الشكل ٢

مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية الزراعية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

(١٠٠ = ٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١١- وسلكت أسعار المشروبات المدارية مسارات متباعدة في عام ٢٠١٥. فأسعار البن ظلت مرتفعة نسبياً في عام ٢٠١٤، بسبب الجفاف في البرازيل بالدرجة الأولى. لكن تبعاً لذلك انخفضت أسعار البن نتيجة لتحسن الظروف المناخية، وارتفاع الصادرات مدعومة بضعف عملات البلدان المنتجة الرئيسية مثل الريال البرازيلي والبيسو الكولومبي، ونمو الطلب العالمي نمواً معتدلاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغ مؤشر الأسعار المركب للمنظمة الدولية للبن ١١٨ سنتاً للرطل في المتوسط، أي أقل بنسبة ٣٢ في المائة من أعلى مستوى بلغه حين وصل ١٧٣ سنتاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي أسواق الشاي، بلغ متوسط سعر شاي موناسا ٣٣٩ سنتاً للكيلوغرام في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، محققاً ارتفاعاً بنسبة ٤٥ في المائة تقريباً مقارنة بسعره في فترة الشهور نفسها من عام ٢٠١٤. ويعزى هذا الارتفاع المحموم في السعر إلى تراجع المنتج في كينيا، وهي أكبر مصدر للشاي الأسود في العالم، نتيجة الطقس الجاف.

١٢- واتجهت أسعار الكاكاو نحو الارتفاع، وإن كان ذلك مصحوباً بتقلبات قصيرة الأجل، من ١٣٢,٥ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير إلى ١٤٥ سنتاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وهذه الارتفاع يعزى أساساً إلى اضطرابات العرض في غانا على إثر موسم حصاد مخيب ناغم جزئياً عن مشاكل في استعمال مبيدات الحشرات ومبيدات الفطور. وحقت كوت ديفوار زيادة في إنتاج حبوب الكاكاو من ١,٧٥ مليون طن في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى نحو ١,٧٩ مليون طن في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وقُدِّر الإنتاج في غانا بـ ٧٤٠.٠٠٠ طن في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، متراجعاً بذلك من ٨٩٧.٠٠٠ طن في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤^(٩).

١٣- واتجهت أسواق البذور الزيتية والزيوت النباتية نحو الانخفاض بسبب تحسن ظروف العرض في كبرى البلدان المنتجة، مثل البرازيل وإندونيسيا وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، حيث كانت تستخدم كميات كبيرة من الإنتاج تقليدياً في إنتاج الوقود الأحفوري، أصبح هذا النشاط أقل ربحية بسبب انهيار أسعار النفط الخام. وهبط مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية ليصل إلى ١٩٦ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بعد أن بلغ أعلى مستواه بـ ٣٧٤ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١١.

١٤- وفيما يتعلق بالمواد الزراعية الخام، اتجهت أسعار الأخشاب الاستوائية، لا سيما خشب اللبش من الكامبيرون، نحو الانخفاض. فهبطت من ٤٠٧,٦١ دولاراً للمتر المكعب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣٩٣,٣٠ دولاراً للمتر المكعب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ولاحظ التقرير عن سوق الأخشاب الاستوائية Tropical Timber Market Report الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أن استنفاد المخزون تدريجياً في ميناء دوالا مؤشر على زيادة العرض، وهو ما يفسر تراجع الأسعار. ويتوقع أن تؤدي جهود الحكومة الماليزية للحد من التجارة غير المشروعة في الخشب والخطوة الكاميرونية لحظر صادرات الأشجار المقطوعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى دفع الأسعار إلى الارتفاع. وبذلك يمكن أن يحدث تحوّل معاكس في الأسعار في سوق الأخشاب.

١٥- وهبط سعر الطن الواحد من المطاط (المطاط المحدد تقنياً رقم ٢٠) من ١ ٦٩٧ دولاراً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ١ ٤٧٣ دولاراً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة ١٣ في المائة. ويعزو المراقبون هذا التوجه إلى الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي التي قلّصت القدرة الشرائية لدى الأسر بما أدى إلى تقييد قدرتها على الإقدام على مشتريات كبيرة مثل شراء سيارة. ورغم الانتعاش الحاصل في بعض البلدان الأوروبية - بلجيكا، هنغاريا، إيطاليا، بولندا، رومانيا، إسبانيا على سبيل المثال - يبقى الطلب على المطاط ضعيفاً؛ وقد تراجع السعر رغم التباطؤ في الإنتاج بسبب ظروف الطقس غير المواتية في ماليزيا، وهي إحدى أكبر

(٩) المنظمة الدولية للكاكاو، ٢٠١٥، Vol. ٢٠١٤/2015، *Quarterly Bulletin of Cocoa Statistics*

المنتجين^(١٠). وفي آسيا، لا سيما في الصين، وهي إحدى أكبر المستهلكين، تباطأ الاستهلاك أيضاً. واليابان هي وحدها التي أظهرت بعض علامات الانتعاش في سوق المطاط^(١١).

١٦- ويعد القطن واحداً من السلع الأساسية النادرة التي شهدت ارتفاعاً في السعر في عام ٢٠١٥، رغم بقاء الأسعار منخفضة مقارنة بالسنوات الماضية، خاصة أنها حققت أعلى مستوى لها حين بلغت ٢٢٩,٦٧ سنتاً للرطل في آذار/مارس ٢٠١١. وارتفع مؤشر توقعات القطن - ألف من ٦٧,٣٥ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٦٩,٠٣ سنتاً للرطل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقد شكل ذلك تطوراً مفاجئاً على اعتبار أن الصين بدأت في بيع جزء من مخزونها الذي تراكم على مدى سنوات. ويخشى المراقبون أن يؤدي إغراق الصين سوق القطن بمخزونها إلى انخفاض الأسعار؛ وهو ما لم يحدث حتى الآن. ولعل تفسير ذلك هو أنه في الوقت الذي كانت فيه الصين تزيد إمداداتها، ارتفع الطلب بوتيرة سريعة من البلدان المستهلكة الرئيسية مثل الصين نفسها - فهي مزود ومستهلك كبير في الوقت نفسه - والهند وباكستان.

٢- المعادن والخامات والفلزات

١٧- أسعار المعادن والخامات والفلزات حساسة لعدة عوامل، منها: الإمدادات العالمية، التي تتوقف أساساً على القدرات الإنتاجية وتكاليف الاستخراج؛ والطلب العالمي مدفوعاً بالأنشطة الصناعية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة؛ والتوترات الجيوسياسية. وبصورة أكثر تحديداً، فقد كان للتطورات على صعيد الاقتصاد الكلي في الصين، التي تستأثر بنحو نصف الاستهلاك العالمي من الفلزات، أثر كبير على أسواق المعادن والخامات والفلزات. وفضلاً عن ذلك، تميل السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى التأثير على أسعار معظم المعادن والفلزات بسبب تسعيرها بالدولار.

١٨- وبلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات^(١٢) أعلى مستوى ناهز ٤١٨ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١١، لكنه انخفض في العموم على مدى الأشهر التالية، مع اقترانه بتقلبات قصيرة الأجل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغ مؤشر الأسعار ٢٠٦ نقاط في المتوسط، وهو نصف أعلى مستوى بلغه وكان ذلك في شباط/فبراير ٢٠١١ (الشكل ٣). ويمكن أن يعزى استمرار هبوط أسعار المعادن والخامات والفلزات إلى عدد من العوامل، منها:

(أ) تباطؤ النمو في الصين وفي الاقتصادات الصاعدة^(١٣)؛

(١٠) The Economist Intelligence Unit، نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(١١) The Economist Intelligence Unit، تموز/يوليه ٢٠١٥.

(١٢) يشمل هذا المؤشر النحاس، والألمنيوم، وركاز الحديد، والنيكل، والرصاص، والزنك، والقصدير، وصخر الفوسفات، وركاز المغنيز، وركاز التنغستن. ولا يشمل الذهب.

(١٣) من ذلك على سبيل المثال، تراجع واردات الصين من البضائع بنسبة ٢,٢ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ (مقارنة بالعام الذي سبق). ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض كميات الفلزات مثل الحديد والصلب (أقل من ١٠ في المائة) والنحاس (أقل من ٦ في المائة). انظر

www.wto.org/english/news_e/pres15_e/pr752_e.htm، أُطلع عليه في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

- (ب) هشاشة الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان؛
- (ج) ارتفاع الطاقة الإنتاجية نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي وُظِّفت أثناء طفرة السلع الأساسية الماضية التي دامت عقداً من الزمن؛
- (د) زيادة قوة دولار الولايات المتحدة؛
- (هـ) تدني تكلفة استخراج المعادن، وهو أمر ساعد عليه جزئياً انخفاض أسعار الطاقة.

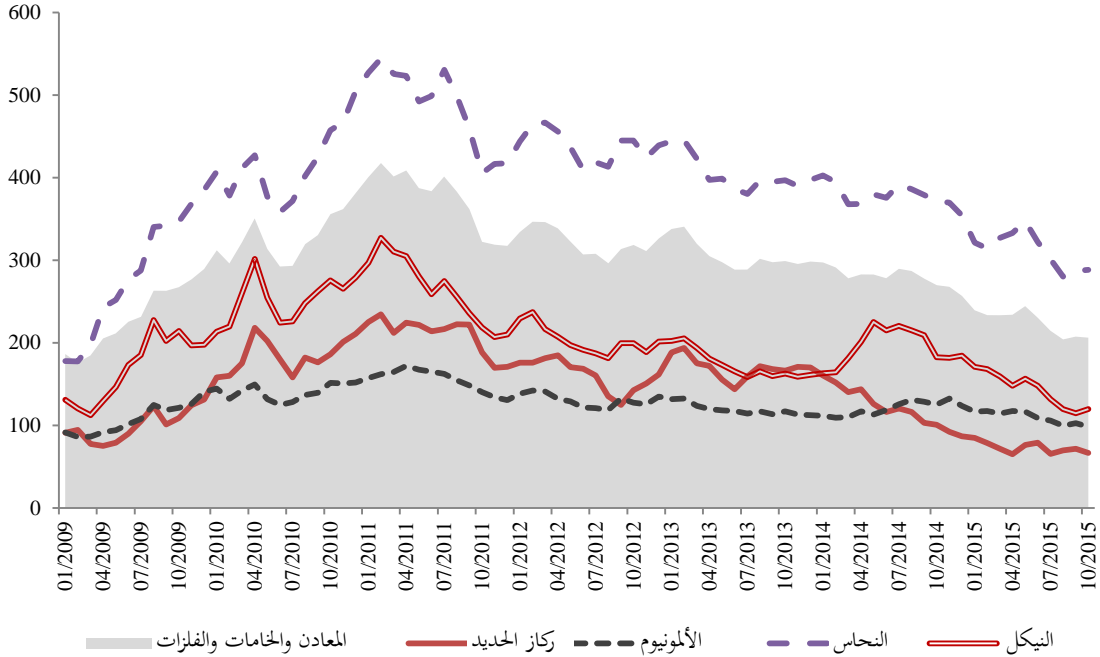
١٩- وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الحاصلة في الصين، بتحولها من النمو المدفوع بالاستثمارات إلى الاقتصاد المدفوع بالاستهلاك، وهي التغيرات المقترنة بسعي البلد إلى تحقيق نموذج اقتصادي أقل تلويثاً، قد جعلت المنتجات مثل ركاز الحديد والصلب تتعرض لضغوط تدفع إلى انخفاض أسعارها. وبالمقابل، فإن الأثر الإيجابي المتوقع من إعادة التوازن الاقتصادي الصيني للمعادن، مثل الزنك والألومنيوم، كان متواضعاً حتى حينه في ظل قوة العرض وتباطؤ النمو الاقتصادي للبلد مقارنة بالسنوات العديدة الماضية.

٢٠- وفي أسواق معينة، أخذ سعر ركاز الحديد، وهي مادة خام تستعمل لصناعة الصلب، في الانخفاض منذ أن بلغ أعلى مستوى له في عام ٢٠١١. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغت أسعار ركاز الحديد في ميناء تيانجين الصيني ٥٣ دولاراً للطن في المتوسط، أي أقل من ثلث قيمته حين بلغ أعلى مستوى له في شباط/فبراير ٢٠١١ بسعر قدره ١٨٧ دولاراً. ويعزى انخفاض أسعار ركاز الحديد إلى الوفرة العالمية التي فاقمها تدني تكلفة الاستخراج عند المنتجين الكبار مثل BHP Billiton، Rio Tinto، و Vale SA. وحدث ذلك في وقت سجل فيه الإنتاج العالمي من الصلب نمواً ضعيفاً، لا سيما في الصين، التي ساهمت في كبح الطلب العالمي على ركاز الحديد.

٢١- وكان أداء أسواق النحاس مماثلاً لأداء أسواق المعادن والخامات والفلزات. فبعد بلوغها الذروة بسعر ٨٦٧ ٩ دولاراً للطن في شباط/فبراير ٢٠١١، بدأت أسعار النحاس في بورصة لندن للمعادن تتجه إلى الانخفاض مقترنة بتقلبات قصيرة الأجل. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر النحاس في عام ٢٠١٥ من ٥٧٠١ دولار إلى ٦٢٩٦ دولاراً للطن في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو. وبذلك هبط السعر إلى ٢٢٤ ٥ دولاراً في المتوسط في تشرين الأول/أكتوبر بسبب ارتفاع الإمدادات في ظل وجود مخزونات كبيرة وتباطؤ الطلب العالمي، وبالأخص من قطاعي البناء والهيكل الأساسية في الصين. وفضلاً عن ذلك، ساهم الطلب على المواد البديلة، مثل الألمونيوم المنخفض السعر نسبياً، الذي بلغ ١٥٢٤ دولاراً للطن في المتوسط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بعد أن بلغ أعلى مستوى له بسعر ٢٦٦٢ دولاراً في نيسان/أبريل ٢٠١١، في دفع الطلب على النحاس إلى الانخفاض.

الشكل ٣
مؤشرات أسعار معادن وخامات وفلزات مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩-تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٥

(١٠٠ = ٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

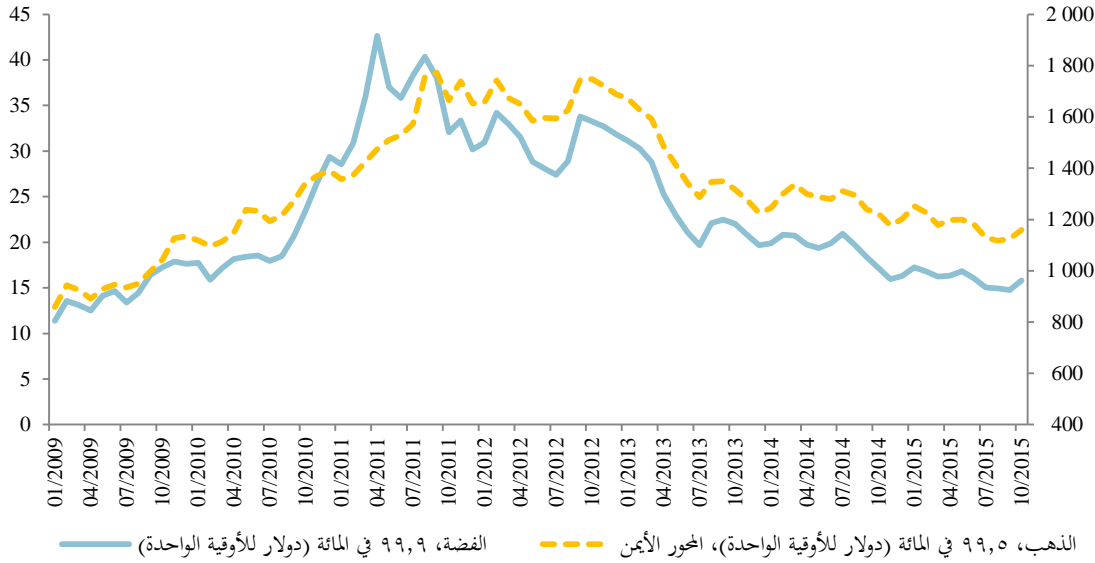
٢٢- أما فيما يخص النيكل، وهو عنصر يستخدم في إنتاج الصلب غير القابل للصدأ، فكانت الأسعار دون المستوى الذي كانت عليه في النصف الأول من عام ٢٠١٤، بسبب تراكم المخزونات لدى المشترين قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عندما بدأ سريان مفعول حظر التصدير الذي أقرته إندونيسيا^(١٤). وفضلاً عن ذلك، تمكنت الصين، وهي لاعب كبير في السوق، من الاستعاضة عن الواردات من إندونيسيا بالواردات من الفلبين جزئياً، مساهمةً بذلك في تقليص الضغوط على الأسعار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغ سعر النيكل في بورصة لندن للمعادن ١٠ ٣٤١ دولاراً للطن في المتوسط. وفي عام ٢٠١٦، سيكون سعر النيكل متوقفاً على الأرجح على المؤشرات الرئيسية للأسواق، لا سيما قدرة بلدان مثل الفلبين

(١٤) كانت إندونيسيا، وهي أكبر منتج عالمي للنيكل، أقرت، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حظراً على تصدير خامات النيكل غير المصنعة، وهو إجراء كان القصد منه بالأساس التشجيع على تحويل هذه الخامات محلياً. على أن هذا الحظر أثار، مباشرة بعد بدء سريان مفعوله، انشغالات من حيث تزويد الأسواق. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر طن النيكل في بورصة لندن للمعادن في الفترة من كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٤ بنسبة ٣٥ في المائة، من ١٤ ٠٧٦ دولاراً إلى ١٩ ٠٤٧ دولاراً.

على التصدير لتزويد الأسواق العالمية. وثمة عامل مهم ينذر بارتفاع أسعار النيكل هو حدوث تخفيضات كبيرة من جانب أصحاب المناجم، على أساس أن مستويات الأسعار الحالية تعتبر دون تكاليف المردودية.

الشكل ٤

الأسعار الإسمية للذهب والفضة بالدولار للأوقية الواحدة،
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

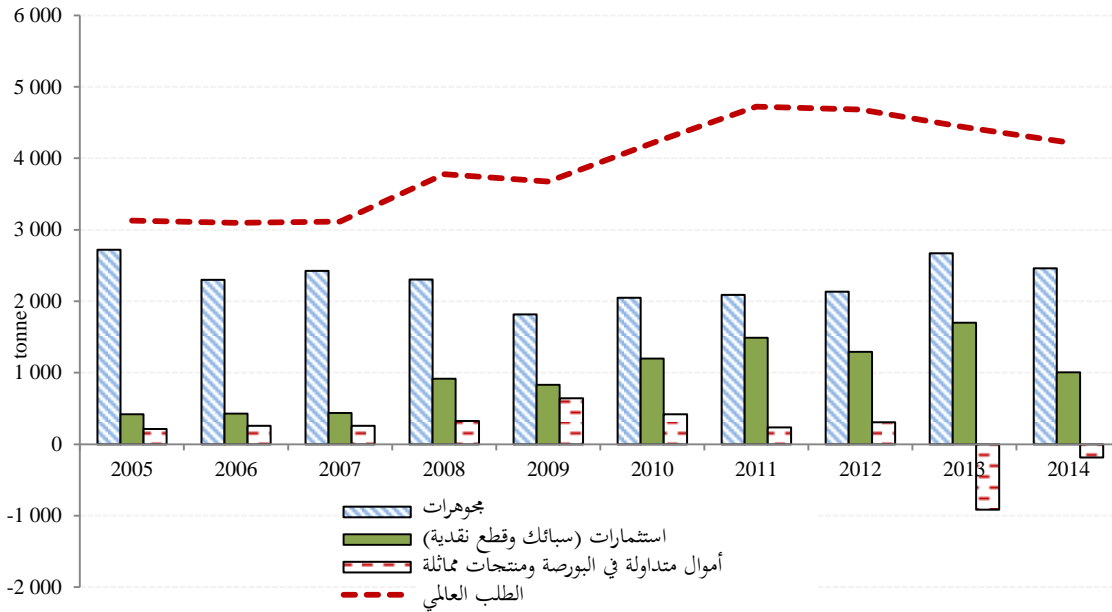
٢٣- لقد تراجع أسعار المعادن الثمينة أيضاً، وإن كان ذلك مع تقلبات قصيرة الأمد، وهي الآن في مستويات أقل بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢ (الشكل ٤). فقد تراجع أسعار الفضة عموماً من مستوياتها العالية عندما تجاوزت ٢٧ دولاراً للأوقية طوال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١٣. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغ متوسط سعر الفضة ١٦ دولاراً للأوقية. وفي الفترة نفسها، بلغ متوسط سعر الذهب ١١٥٩ دولاراً للأوقية، مقارنة بسعره الذي تجاوز ١٥٠٠ دولار في الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٣. وتشمل القوى المحركة الرئيسية التي تدفع بأسعار الفضة والذهب إلى الانخفاض تباطؤ الطلب العالمي، وزيادة قوة دولار الولايات المتحدة، والتوقعات بشأن ما ستحدثه أسعار الفائدة في الولايات المتحدة^(١٥) مع تحسن حالة الاقتصاد الكلي للبلد. وفيما يتعلق بالذهب، فقد ساهمت التدفقات الكبيرة الخارجة من الأموال المتداولة في البورصة في زيادة حدة اتجاه الأسعار إلى الانخفاض. فمثلاً، كانت التدفقات الخارجة تقدر بـ ٩١٦,٣ طناً و ١٨٤,٢

(١٥) رفع المصرف الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة سعر الفائدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

طناً، في ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي (الشكل ٥). أما في حالة الفضة، فإن ضعف الطلب من قطاع الصناعة الإلكترونية، نتيجة استمرار التحول إلى أجهزة محمولة أصغر حجماً، ساهم إلى حد كبير في دفع أسعار المعادن إلى الانخفاض في عام ٢٠١٥^(١٦). ويتوقع أن تظل أسعار المعادن النفيسة، مثل الذهب والفضة، حساسة بالنسبة لمؤشرات الأسواق والاستثمارات المالية وسياسة الولايات المتحدة النقدية والتوترات الجيوسياسية.

الشكل ٥

مكونات الطلب على الذهب العالمية والمختارة، ٢٠٠٥-٢٠١٤



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من المجلس العالمي للذهب، ٢٠١٥، اتجاهات الطلب على الذهب، الفصل الثاني من عام ٢٠١٥.

٣- الطاقة

٢٤- ظلت أسعار الطاقة عموماً، على مدى عام ٢٠١٥ كله تقريباً، تتعرض لضغوط نحو الانخفاض، رغم حدوث بعض التقلبات نحو الارتفاع في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو الناتجة أساساً عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط مقارنة بمستواها في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ (الشكل ٦). فمثلاً، تراجع مؤشر البنك الدولي لسعر الطاقة من أعلى مستوى له حين بلغ ١٣١ نقطة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى النصف بـ ٦٣ نقطة في كانون

(١٦) انظر [https://www.silverinstitute.org/site/2015/11/17/thomson-reuters-releases-interim-silver-market-](https://www.silverinstitute.org/site/2015/11/17/thomson-reuters-releases-interim-silver-market-review)

review، أُطلِع عليه في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦.

الثاني/يناير ٢٠١٥^(١٧)، والسبب الرئيسي في ذلك هو الارتفاع المفرط في العرض مصحوباً بالطفرة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وتبعاً لذلك، وجد المنتجون أنفسهم مضطرين لإعادة النظر في استراتيجياتهم الاستثمارية، بإلغاء العديد من الاستثمارات المقررة وتأجيل أخرى وتقليص حجم الاستثمارات الجديدة. وأدى هذا الوضع، مقترناً بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومؤشرات التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة، إلى إثارة شواغل بشأن تزويد أسواق الطاقة العالمية، لا سيما من النفط الخام. وساهم ذلك في دفع الأسعار إلى الارتفاع خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وارتفع مؤشر أسعار الطاقة بنحو ٢٥ في المائة من كانون الثاني/يناير إلى ٧٨ نقطة في أيار/مايو ٢٠١٥. على أن أثر هذه العوامل على أسعار الطاقة لم يدم طويلاً، حيث مالت أسعار الطاقة في الاتجاه المعاكس بدءاً من أيار/مايو. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، هبط المؤشر إلى ٦٠ نقطة تقريباً. ومن الأسباب الرئيسية لهذا التحوّل استمرار قوة العرض من كبرى البلدان المنتجة للنفط الخام مثل الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية حتى بأسعار أقل لتأمين حصصها في السوق؛ وتوقع زيادة ضعف نمو الطلب العالمي؛ وتوقع ارتفاع صادرات النفط الإيراني في وقت من الأوقات خلال عام ٢٠١٦^(١٨).

(١٧) البنك الدولي، ٢٠١٥، Commodity markets، وثيقة متاحة على الموقع:

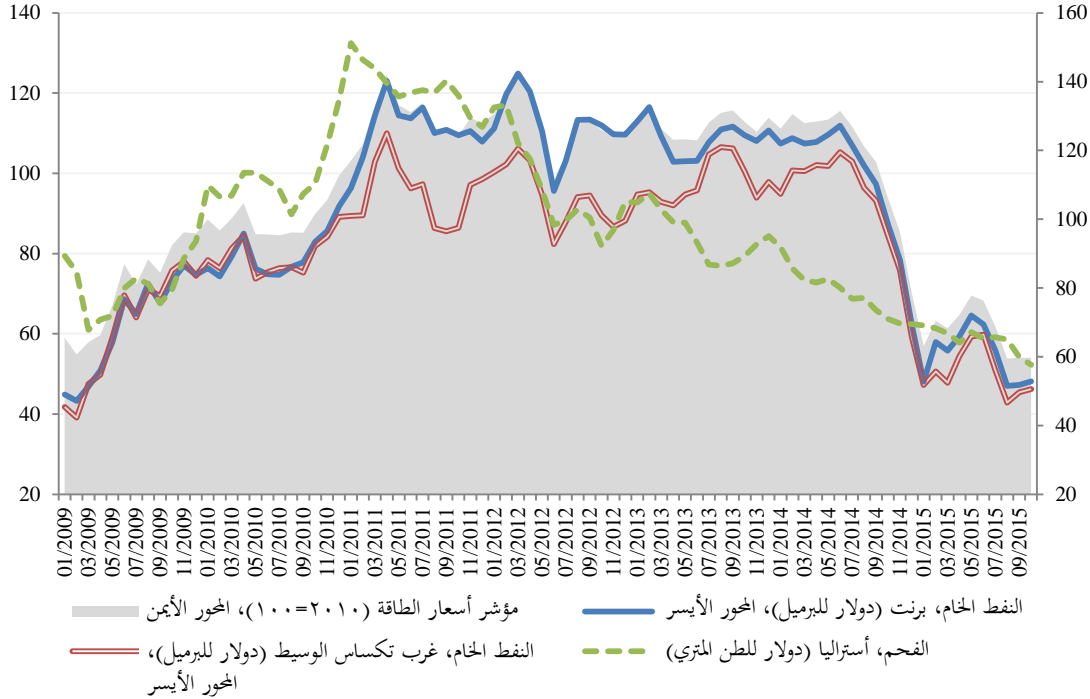
<http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>، أُطلع عليها في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(١٨) قدّرت الوكالة الدولية للطاقة، في تقرير سوق النفط Oil Market Report الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أن يصل إنتاج جمهورية إيران الإسلامية من النفط الخام إلى ٣,٦ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢,٩ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٥. انظر <https://www.iea.org/oilmarketreport/reports/2015/1015/>، أُطلع عليها في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦.

الشكل ٦

مؤشر أسعار الطاقة والأسعار الإسمية للنفط الخام (برنت)، وغرب تكساس الوسيط،
والفحم (أستراليا)، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

(٢٠١٠ = ١٠٠)



٤ - النفط الخام

٢٥ - الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام الذي بدأ من منتصف عام ٢٠١٤ إلى مطلع عام ٢٠١٥ لم يتوقف. ففي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، هبط سعر برميل خام برنت وغرب تكساس الوسيط من ١١٢ دولاراً و١٠٥ دولارات إلى ٤٨ دولاراً و٤٧ دولاراً على التوالي. وهذا الهبوط في الأسعار مدفوع أساساً بالزيادة المفرطة في العرض الناتجة عن ارتفاع إنتاج الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، وكذلك بالزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الصخري، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وكل ذلك في سياق بطء نمو الطلب. وعلاوة على ذلك، فإن تكوين المضاربين الماليين مواقع قصيرة قياسية يرجح أن يكون قد زاد من حدة اتجاه الأسعار نحو الانخفاض وزاد إلى حد كبير من تقلب أسعار النفط^(١٩). وبذلك انعكس الاتجاه التنافسي لأسعار النفط الخام من شباط/فبراير إلى

(١٩) انظر <http://www.reuters.com/article/us-hedgefunds-oil-kemp-idUSKBN0TX24120151215>، اطلع عليه

في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦.

غاية منتصف ٢٠١٥. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، بلغ متوسط سعر خام برنت ٦٥ دولاراً للبرميل، في حين سجل خام غرب تكساس الوسيط حوالي ٦٠ دولاراً للبرميل في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويعزى هذا الارتفاع الكبير في الأسعار إلى عدة عوامل. وهذه العوامل هي: شدة البرد في شتاء ٢٠١٤/٢٠١٥ في نصف الكرة الشمالي، والقلق بشأن الإمدادات^(٢٠)، وعلامات تحسن الاقتصاد في الولايات المتحدة، واستمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ثم إن الطلب من الصين ظل قوياً في عام ٢٠١٥ مع استمرار البلد في تشكيل احتياطياته الاستراتيجية^(٢١). على أن استمرار قوة العرض وارتفاع مستويات المخزونات في ظل ركود نمو الطلب ساهم في عكس اتجاهات الأسعار من مستويات الذروة التي بلغت في منتصف ٢٠١٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغ متوسط سعر خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط ٤٨ دولاراً و٤٦ دولاراً، على التوالي.

٢٦- وهذه الإمدادات القوية من النفط يدعمها ارتفاع الإنتاج من البلدان الأعضاء في أوبك والبلدان غير الأعضاء^(٢٢)، حتى مع تدني الأسعار، لأن منتجي النفط يسعون في المقام الأول إلى الحفاظ على حصصهم في الأسواق. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٥، كانت إمدادات النفط تقدر بنحو ٩٦ مليون برميل في اليوم، تستأثر بلدان أوبك بإنتاج ٤٠ في المائة منها، والاتحاد السوفياتي سابقاً بنسبة ١٤,٥ في المائة. وبلغ الطلب على النفط الخام أثناء الفترة نفسها نحو ٩٤ مليون برميل في اليوم، تستأثر بلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٥١ في المائة منه، علماً بأن ربع الطلب من هذه البلدان تقريباً مصدره الصين^(٢٣).

٢٧- ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط حساسة إزاء التطورات في الأسواق. ففي وقت كتابة هذه الأسطر، توقعت الوكالة الدولية للطاقة أن نمو الطلب العالمي سيتراجع في عام ٢٠١٦ إلى ١,٢ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ١,٨ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٥. ووفقاً لتوقعات الوكالة بشأن الإمدادات، يُتوقع أن يكون عام ٢٠١٥ العام الثاني على التوالي لتراجع الاستثمارات في مجال الطاقة الإنتاجية من النفط، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٦. وهذا الوضع يمكن أن يرغم منتجي النفط بتكلفة عالية في بلدان مثل البرازيل وكندا

(٢٠) استُبعد المنتجون بتكلفة عالية من الأسواق، في حين قرر آخرون إلغاء أو تأجيل أو تقليص استثماراتهم في مشاريع جديدة، تبعاً لاستمرار انخفاض الأسعار طوال النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وقد تسبب استمرار اختيار أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ في تأخر تنفيذ مشاريع تقدر قيمتها بـ ٤٠٠ مليار دولار من النفقات الرأسمالية في أنغولا وكازاخستان وكندا وموزامبيق ونيجيريا وخليج المكسيك. ويعادل ذلك نحو ٢٧ مليار برميل من النفط في اليوم (Financial Times, 2016, Delayed oil projects total nears \$400bn، ١٤ كانون الثاني/يناير).

(٢١) Natixis, 2015, Commodities Report: Global Oil Market Update, No. 8، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

(٢٢) من أمثلة بلدان أوبك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق؛ أما البلدان غير الأعضاء في أوبك فمنها الاتحاد الروسي وكندا والولايات المتحدة.

(٢٣) الوكالة الدولية للطاقة، Oil Market Report، ٢٠١٥، تشرين الأول/أكتوبر.

والاتحاد الروسي على مغادرة الأسواق. ومن المتوقع أن يعوّض ما ينتج عن ذلك من تراجع محتمل في منتج النفط العالمي بزيادة الإمدادات من بعض بلدان أوبك مثل جمهورية إيران الإسلامية والعراق^(٢٤). وفي المدى القصير إلى المدى المتوسط، لا يُتوقع أن تسجل أسعار النفط قفزات كبيرة تذكر إذا ما استمرت الظروف السوقية الحالية، أي إذا تعزز فائض العرض بفضل استراتيجية الاستحواذ على حصص في الأسواق من قبل كبرى البلدان المنتجة للنفط مصحوباً بضعف نمو الطلب. وفي هذا السياق، يتوقع تقرير توقعات الطاقة في العالم لعام ٢٠١٥ (World Energy Outlook 2015) أن تظل أسعار النفط في حدود ٥٠ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً للبرميل حتى عام ٢٠٢٠.

٥- الفحم

٢٨- بعد النفط الخام، يأتي الفحم باعتباره أكبر ثاني مصدر للطاقة الأولية، إذ يمثل ٣٠ في المائة من الإنتاج العالمي من الطاقة الأولية. وهو يستخدم بصورة خاصة لتوليد الطاقة، إذ يساهم في إنتاج أكثر من ٤٠ في المائة من الكهرباء على مستوى العالم. والفحم سلعة موجودة بكثرة ورخيصة وسهلة البيع، لكنها كثيفة الانبعاثات الكربونية ومن ثم فهي تحدث آثاراً وخيمة على البيئة. وانخفاض سعر الفحم انخفاضاً كبيراً منذ أن سجل أعلى مستوى له في عام ٢٠١١. ومن ذلك على سبيل المثال، جرى تبادل الفحم الحراري الأسترالي، وهو المؤشر الرئيسي للسوق الآسيوية، بنحو ٥٢ دولاراً للطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أي بأقل من نصف أعلى مستوى (١٣٢ دولاراً للطن) بلغه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد أدت أسعار الفحم المتدنية حالياً والانشغالات البيئية إلى تعرض المنتجين إلى ضغوط لتقليص الإنتاج. ففي عام ٢٠١٤، وللعام الأول منذ ١٩٩٩، انخفض الإنتاج العالمي من الفحم مقارنة بإنتاج عام ٢٠١٣ (الشكل ٧).

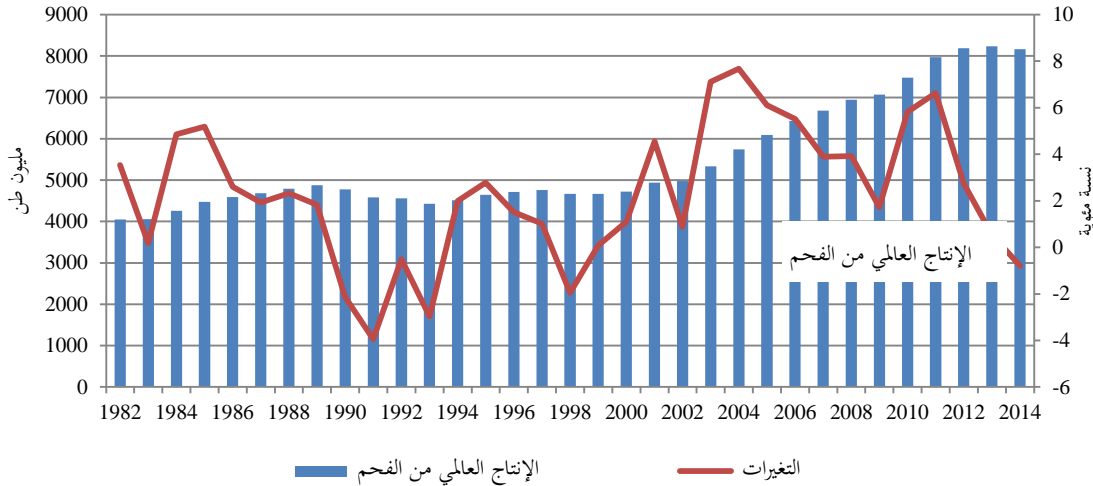
٢٩- وفي السنوات القادمة، ستظل الطموحات العالمية لانتهاج عملية نمو اقتصادي أقل تلويثاً ومنسجمة مع اتفاق باريس (٢٠١٥)، مقترنة بالتزامات الاقتصادات الصناعية بالتخلص تدريجياً من انبعاثات الكربون بحلول نهاية القرن، تفرز ضغوطاً تدفع نحو تقليص الطلب على الفحم وإنتاجه. على أن الوضع تكتنفه شكوك بخصوص معظم البلدان النامية التي يمثل الفحم بالنسبة لها واحداً من مصادر الطاقة الأيسر كلفةً. وسيمثل تخفيض استخدام الفحم والطلب عليه في هذه البلدان تحدٍ كبيرٍ ما لم تلتق دعماً تعويضياً مناسباً مثل الإعانات والأطر التنظيمية الموازية.

(٢٤) الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٥، World Energy Outlook 2015، باريس.

الشكل ٧

مستويات الإنتاج العالمي من الفحم والتغيرات السنوية، ١٩٨٢-٢٠١٤

(نسبة مئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من المنشور BP Statistical Review of World Energy لعام ٢٠١٥.

٦- الغاز الطبيعي

٣٠- تتفاوت أسعار الغاز الطبيعي تفاوتاً كبيراً بين مختلف مناطق التسعير في العالم، على النحو المبين في الشكل ٨^(٢٥). ففي الولايات المتحدة، ظلت أسعار البيع الفوري للغاز الطبيعي في مركز هنري Hub Henry دون ٣ دولارات لمليون وحدة حرارية بريطانية من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وهذا سعر متدنٍ للغاية للمقارنة بأعلى مستوى تحقق حين بلغ نحو ٦ دولارات لمليون وحدة حرارية بريطانية في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويعود هذا السعر المنخفض إلى ضعف الطلب وانخفاض أسعار النفط وارتفاع مستويات المخزون. فقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة مثلاً مستوىً قياسياً إذ بلغ ٣ ٩٢٩ مليار قدم مكعب في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وهو أعلى من متوسط إنتاج خمس سنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) البالغ ٣ ٧٨٢ مليار قدم مكعب^(٢٦).

٣١- ثم إن سعر الغاز الطبيعي في سوق الغاز للتبادل الفوري في National Balancing Point (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، الذي يستخدم مؤشراً على السعر في المملكة

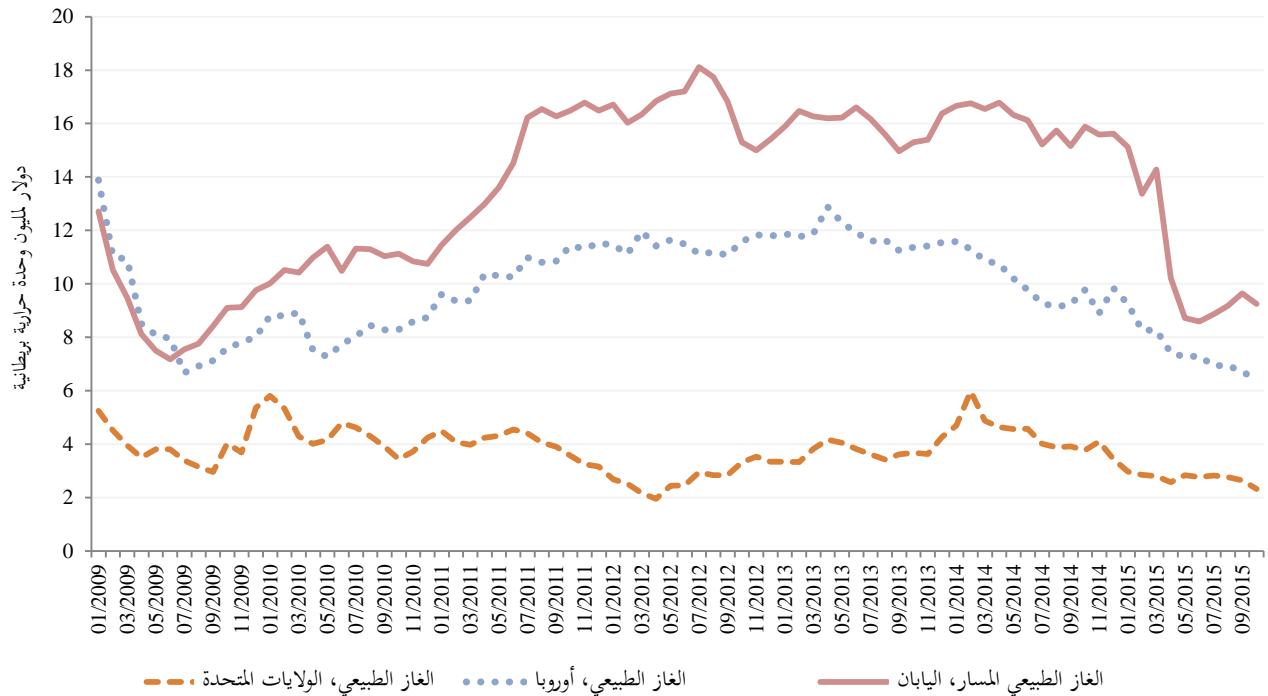
(٢٥) في الولايات المتحدة، الأسعار هي نتاج المؤشرات الأساسية للسوق. وفي آسيا، تنشأ أسعار الغاز عن عقود شراء الغاز لكنها تراعي أسعار النفط. أما في أوروبا، فكان نظام التسعير مماثلاً للنظام المعمول به في آسيا لكنه تغير مؤخراً ليتحوّل إلى التسعير وفقاً للعرض والطلب (TD/B/C.I/MEM.2/22).

(٢٦) United States Energy Information Agency, 2015, Natural gas weekly update, 12 November الموقع http://www.eia.gov/naturalgas/weekly/archive/2015/11_12/index.cfm، أطلع عليه في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

المتحدة وأوروبا القارية، قد تراجع هو الآخر. فقد بلغ ٦,٤٣ دولارات لمليون وحدة حرارية بريطانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مقارنة بنحو ١٠ دولارات في نهاية ٢٠١٤. ولوحظ اتجاهًا تنازلياً مماثلاً، إن لم يكن أكثر حدة، بالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي المسال في اليابان، الموصولة بالعقود المربوطة بأسعار النفط. وانخفضت هذه الأسعار من ١٥ دولاراً لمليون وحدة حرارية بريطانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٩ دولارات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتبدو الآفاق بالنسبة للغاز الطبيعي أكثر منها إلى التراجع، ذلك أن تشكّل مخزونات كبيرة في مختلف أنحاء العالم مرتبط بقوة العرض وضعف نمو الطلب، فضلاً عن انخفاض أسعار منتجات أخرى منافسة في مجال الطاقة.

الشكل ٨

الأسعار الإسمية للغاز الطبيعي من الولايات المتحدة وأوروبا، والغاز الطبيعي المسال من اليابان



المصدر: البنك الدولي، Commodity markets، وثيقة متاحة على الموقع: <http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>، أُطلع عليها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٧- الطاقة المتجددة

٣٢- التطورات الحاصلة في أسواق الطاقة المتجددة تعزى إلى عوامل مثل الأمن والتلوث المحلي والعالمي والأهداف المتعلقة بالتخلص من الكربون. وتؤثر التغيرات في أسواق الوقود الأحفوري أيضاً في أسواق الطاقة المتجددة بسبب تنافسيتها بوصفها مصادر للطاقة. فمثلاً، قد يكون النفط والوقود الأحفوري قادرين على المنافسة بالنسبة لقطاعي النقل والتدفئة. وعليه، فإن

عناصر الطاقة المتجددة مثل أنواع الوقود الأحياي شديدة التنافسية أثناء فترات أسعار الوقود الأحياي المرتفعة والمتقلبة. ونتيجة لذلك، يثير السياق الحالي لأسعار الطاقة المتدنية شواغل بشأن مدى قدرة مصادر الطاقة المتجددة على المنافسة. على أن مواضيع حديث الساعة، لا سيما المتعلقة بالانشغالات البيئية، وأمن الطاقة، والجهود لتحسين تنافسية منتجات الطاقة المتجددة من حيث التكلفة، ينبغي أن تساهم في دعم تنميتها. وفي الوقت الذي أصبح فيه دور أنظمة الطاقة المستدامة محورياً للمناقشات التي تجرى بشأن التنمية المستدامة، وهو ما أثبتته مؤخراً كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، فإن السياسات الرامية إلى دعم تنمية مصادر الطاقة المتجددة هي الآن موضع نقاش على المستوى الوطني والمحلي والعالمي.

٣٣- وفي عام ٢٠١٤، ظل نمو الاستهلاك قوياً. وقد ساهم ذلك في قوة نمو مصادر الطاقة المتجددة: ففي عام ٢٠١٤، استأثرت بما يقرب من نصف المنشآت الجديدة لتوليد الكهرباء في العالم وهي حالياً ثاني أكبر مصدر للكهرباء بعد الفحم^(٢٧). وهذا الزخم ينبغي أن يستمر، ويتوقع أن تصبح منتجات الطاقة المتجددة المصدر الأكبر لتحقيق زيادة صافية في الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٢٠^(٢٨). ويمكن أن يعزى النمو في الطاقة المتجددة جزئياً إلى توسع هذا القطاع في البلدان الصاعدة والنامية بسبب عدة عوامل. فمثلاً، كانت احتياجات الصين من الطاقة، مقترنة بسعي البلد إلى تحقيق نموذج اقتصادي أقل تلويثاً، هي الدافع إلى زيادة إنتاج البلد واستهلاكه من الطاقة المتجددة. وفي الهند، كان الطلب على الطاقة، مدفوعاً بتوقعات تشير إلى قوة النمو الاقتصادي، السبب في نمو مصادر الطاقة المتجددة مثل نظم الطاقة الشمسية والهوائية. وفي البرازيل، كان نمو قطاع الطاقة المتجددة بمثابة الحل لشدة تعرض البلد لظروف الطقس غير المواتية مثل الجفاف، التي كثيراً ما تعصف بقطاع الطاقة المائية في البلد. أما في بلدان أخرى مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا والمغرب، فإن الحاجة إلى تقليص الاعتماد على أسواق النفط المتقلبة يعطي دفعة لقطاع الطاقة المتجددة.

٣٤- ومما سهّل أيضاً إحراز تقدم في مصادر الطاقة المتجددة تحسن القدرة التنافسية لهذه المصادر - بما في ذلك توليد الطاقة المتجددة بفضل مجالات التقدم التكنولوجي - والدعم الكبير على المستوى السياسي، مما أدى إلى جذب استثمارات إلى هذا القطاع ومكّن من تحقيق وفورات الحجم الكبير. ويتجلى انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة في التكلفة المتوسطة للكهرباء^(٢٩) باستعمال الألواح الشمسية التي تراجعت إلى النصف في الفترة بين ٢٠١٠

(٢٧) IEA, 2015, *Renewable Energy Medium-Term Market Report 2015*, Paris (٢٧) <https://www.iea.org/Textbase/npsum/MTrenew2015sum.pdf>، أُطّلع عليها في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٢٨) المرجع نفسه.

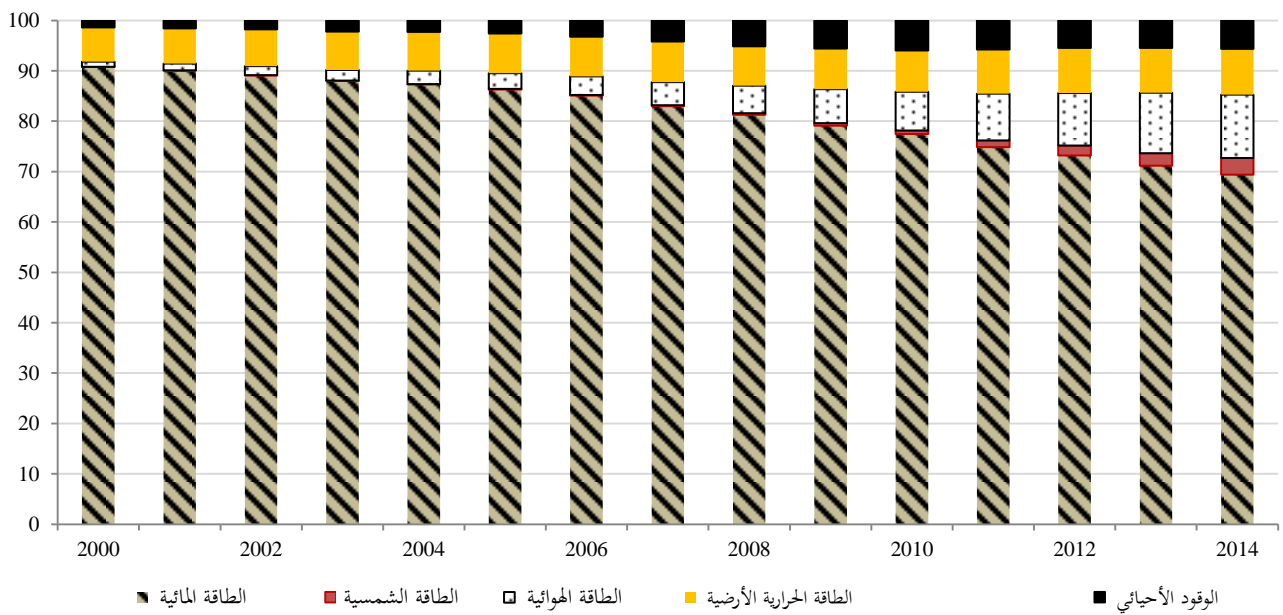
(٢٩) التكلفة المتوسطة للكهرباء هي مؤشر إجمالي عن القدرة التنافسية العامة لمختلف تكنولوجيات توليد الطاقة. وهي تمثل تكلفة الكيلو واط في الساعة لبناء وتشغيل محطة توليد الطاقة على مدى حياة مالية ومهام مفترضة. انظر https://www.eia.gov/forecasts/aeo/electricity_generation.cfm، أُطّلع عليه في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

و٢٠١٤، حسبما أفاد تقرير للوكالة الدولية للطاقة المتجددة^(٣٠). وذكر التقرير أن استخدام الكتلة الأحيائية لإنتاج الكهرباء، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الريحية الأرضية، يمكن أن يؤدي إلى وجود كهرباء بأسعار تنافسية بالمقارنة مع الطاقة المرتبطة بالوقود الأحفوري.

وفيما يتعلق بحصص الطاقة المتجددة في الأسواق، فقد تصدرت الطاقة المائية مصادر الطاقة، رغم تراجع حصتها على مدى الأعوام الماضية، من ٩١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، زادت حصة الطاقة الهوائية والطاقة باستخدام الوقود الأحيائي زيادة حادة، بينما ظلت حصة الطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الكتلة الأحيائية وغيرهما من مصادر الطاقة المتجددة مستقرة نسبياً. وشهد قطاع توليد الطاقة الشمسية أيضاً ارتفاعاً رغم بقاء حصته صغيرة نسبياً مقارنة بمصادر الطاقة المتجددة الأخرى (الشكل ٩).

الشكل ٩

الاستهلاك العالمي من الطاقة المتجددة بحسب نوعها، ٢٠٠٠-٢٠١٤ (نسبة مئوية)



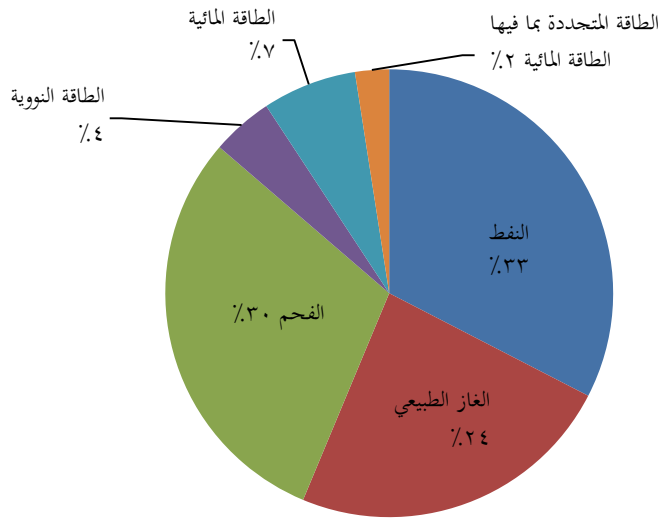
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من المنشور BP Statistical Review of World Energy لعام ٢٠١٥.

(٣٠) International Renewable Energy Agency, 2015, *Renewable Power Generation Costs in 2014* وثيقة متاحة على الموقع: <http://www.irena.org/menu/index.aspx?mnu=Subcat&PriMenuID=36&CatID=> 141&SubcatID=494، أطلع عليها في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٣٥- وبالرغم من التقدم الذي أحرز في الترويج لمصادر الطاقة المتجددة، لا تزال حصتها في سلة مصادر الطاقة العالمية صغيرة. فمثلاً، شكّلت حصة مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة المائية، نحو ٩ في المائة من سلة الطاقة الأولية العالمية في عام ٢٠١٤ (الشكل ١٠). ويعني ذلك أن مستقبل الطاقة المتجددة سيظل يعتمد على السياسات الداعمة من حيث الإعانات التي تقدم لهذا القطاع، وكذلك على إيجاد إطار قانوني متين لمواجهة التحديات البيئية الحالية التي يميّزها تدني أسعار الطاقة الأحفورية. ويكتسي ذلك أهمية حاسمة ليس فقط من حيث التصدي للانشغالات التي تثيرها التغيرات المناخية، وإنما أيضاً لأن مصادر الطاقة المتجددة تنطوي على إمكانية استحداث فرص اقتصادية من حيث الاستثمارات وإيجاد فرص عمل. وفضلاً عن ذلك، بإمكان الطاقة المتجددة، إذا ما قورنت بالطاقة من الوقود الأحفوري، المساهمة بسهولة في إتاحة الطاقة للفقراء من البشر في العالم، وبالأخص في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وعلاوة على ذلك، فإن تشجيع الطاقة المتجددة ينبغي اعتباره وسيلة تنتهجها البلدان المستوردة الصافية للنفط والبلدان التي لا تتمتع بالأمن من حيث الطاقة لتقليل اعتمادها على أسواق الوقود الأحفوري عالي التلويث بما يتماشى مع اتفاق باريس.

الشكل ١٠

سلة الطاقة العالمية، ٢٠١٤



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من المنشور BP Statistical Review of World Energy لعام ٢٠١٥.

ثانياً - القضايا السياساتية الناشئة عن التطورات الأخيرة على صعيد الأسواق

٣٦- يبحث هذا الجزء في بعض القضايا الرئيسية الناشئة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها أسواق السلع الأساسية ويقدم بعض الاقتراحات على صعيد السياسات للمضي قدماً. ويكتسي هذا البحث أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في وقت ينطوي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على انعكاسات عدّة على قطاع السلع الأساسية (الإطار).

أهداف التنمية المستدامة: الانعكاسات على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣١). وسيطلب تحقيق الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ من الخطة، مباشرة عن طريق تنمية قطاع السلع الأساسية أو بصورة غير مباشرة عن طريق الروابط بين القطاعات، وجود استراتيجيات مهمة على صعيد السياسات العامة. وهذا الإطار يتناول بعضاً من الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على الارتقاء بقطاعات السلع الأساسية لديها لبلوغ كامل طاقتها والمساهمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وقت يتعرض فيه الأداء الاقتصادي لهذه البلدان للتقويض بفعل انهيار أسعار السلع الأساسية.

الهدف ١ (القضاء على الفقر) والغايات المتصلة به لا تذكر السلع الأساسية على وجه التحديد لكنها مرتبطة بالتنمية في قطاعات السلع الأساسية لدى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. والحجة الرئيسية هي أن هذه البلدان تعتمد بشدة على السلع الأساسية، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للإنفاق الحكومي والعمالة ودخل الأسر. ومن ذلك على وجه الخصوص، فإن زيادة العمالة ودخل الأسر هما سبيلان هامان للقضاء على الفقر. وفضلاً عن ذلك، فإن تعزيز التنمية الزراعية عن طريق السياسات الداعمة لصغار المزارعين الذين ينتجون معظم الأغذية والصادرات الزراعية في هذه البلدان سيساهم في تحقيق ليس الهدف ١ فقط، بل الهدف ٢ (الأمن الغذائي) أيضاً.

الهدف ٥، الغاية ٥-أ، يدعو إلى إدخال إصلاحات تكفل حقوقاً متساوية للنساء والرجال، بما في ذلك في الحصول على الموارد الطبيعية. ولكي يتسنى القضاء على الفوارق بين الجنسين في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، يمكن أن تمنح السياسات، على سبيل المثال، الأولوية للنساء في تخصيص الموارد أو على الأقل ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على الموارد مثل الأرض والتمويل والتكنولوجيا. فقد أحرزت رواندا على سبيل المثال، عن طريق برنامجها لتسجيل الأراضي، تقدماً في هذا المجال بمنح سندات ملكية أراضي لنساء ما كان لهن، لولا منحهن هذه السندات، المطالبة بملكية أراض كن يستغلنها.

(٣١) انظر A/RES/70/1.

تحقيق الهدف ٧ (طاقة مستدامة وبأسعار معقولة) يقتضي تعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة المتيسرة التي تساعد بدورها على التصدي لتغير المناخ (الهدف ١٣). ومثلما سبق بيانه في هذا التقرير، فإن انهيار أسواق الوقود الأحفوري قد يعيق الجهود الرامية إلى الشروع في الانتقال إلى الطاقة المراعية للبيئة، لا سيما في البلدان النامية. وبالنسبة لهذه الاقتصادات، فإن إيجاد سياسات داعمة لقطاع الطاقة المتجددة لديها بما في ذلك تحسين الحصول على التمويل والتكنولوجيات المناسبة، وتهيئة بيئة قانونية مواتية، وتقديم إعانات لقطاع الطاقة المتجددة هي إجراءات ممكنة قادرة على المساعدة في المضي قدماً في تحقيق الهدف ٧. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى استحداث فرص اقتصادية في شكل استثمارات وفرص عمل بما يفرضي إلى تأثيرات غير مباشرة على أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ١ (القضاء على الفقر) و٣ (الرفاه) و٨ (العمل اللائق للجميع).

وبالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، فإن التشديد على الأهمية الحاسمة للهدف ٩، الغاية ٩-ب، الذي يشير إلى ضرورة نشدان التنوع الصناعي وتحقيق القيمة المضافة في قطاع السلع الأساسية، مطلوب إلى أبعد الحدود. وتحقيق هذه الأهداف سيتطلب إجراء تحويلات هيكلية في البلدان الغنية بالموارد للانتقال من الاعتماد الشديد على صادرات السلع الأساسية الأولية إلى إنتاج السلع المصنعة والخدمات عالية القيمة.

وبإمكان البلدان النامية المعتمدة بشدة على السلع الأساسية استخلاص الدروس من تنوع التجارب لدى شتى البلدان النامية التي استطاعت تنوع اقتصاداتها. فقد تمكنت إندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا وشيلي والصين وماليزيا، على سبيل المثال، من انتهاز مجموعة من استراتيجيات التنوع والتصنيع التي تراعي الظروف الخاصة ببلداتها والبيئة الاقتصادية السائدة على الصعيد الدولي. وقد أسفرت هذه الاستراتيجيات عن تنامي حصة منتجات الصناعة التحويلية في صادرات هذه البلدان أو عن إنتاج طائفة واسعة من السلع الأساسية أو كلاهما.

الغاية ١٠-١، التي تهدف إلى زيادة الإيرادات بالنسبة للـ ٤٠ في المائة من السكان، يمكن بلوغها عن طريق توظيف استثمارات منصفة وكافية في استحداث فرص عمل في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

الهدف ١٢، الغاية ١٢-٢، يدعو إلى تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الناجع للموارد الطبيعية. وفي هذا المجال، تقدم كل من بوتسوانا وشيلي نموذجاً لأفضل الممارسات بين البلدان النامية والصاعدة.

وتتطلب جميع هذه الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل، وبالأخص في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، التعاون الفعال في مجال السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وبذلك، يكتسي التعاون الدولي في مجال السياسات أهمية قصوى.

ألف- دعم ضعاف المنتجين لمساعدتهم على التكيف مع تراجع أسواق السلع الأساسية الزراعية

٣٧- شهدت أسعار الأغذية والسلع الأساسية الزراعية، مثلما سبق بيانه في هذا التقرير، اتجاهًا تنازلياً مرت عليه الآن عدة سنوات. وهذه التطورات ليس في صالح المنتجين، ولا سيما صغار المزارعين، الذين يمثلون العمود الفقري لقطاع إنتاج الأغذية الزراعية وللإنتاج غير الغذائي في البلدان النامية^(٣٢). فصغر حجم أنشطتهم يجعلهم عرضة للتأثر بانخفاض الأسعار، وهو ما يقوّض قابلية الاستدامة الاقتصادية لديهم.

٣٨- ولكي يتسنى التخفيف من الآثار السلبية لانخفاض الأسعار على هؤلاء المزارعين، ينبغي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تنفيذ تدابير كفيلة بتمكينها من تقليص تكاليف الإنتاج للحفاظ على قدرتها التنافسية في أسواق السلع الأساسية الزراعية. وبوجه أخص، تحتاج هذه البلدان إلى الاستفادة من الأصول الإنتاجية منخفضة التكلفة، مثل الأرض، والمدخلات الزراعية كالأسمدة والبذور، والائتمان بتكلفة معقولة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تقديم المساعدة لصغار المزارعين لضمان اكتسابهم المهارات والقدرات اللازمة للاستفادة من المشاركة في الأسواق. فالمساعدة بالنسبة لهؤلاء المزارعين ينبغي أن تكون عوناً لهم لكي يتحولوا إلى مشاريع صغيرة قابلة للاستدامة. وينبغي اعتبار ذلك سبيلاً إلى معالجة المشاكل الاجتماعية، لا سيما الفقر وعدم المساواة، التي تُبقي على شرائح عريضة من السكان على هامش التقدم الاقتصادي^(٣٣). ويكتسي ذلك أهمية قصوى في الوقت الذي يشرع فيه العالم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تركز على أهداف التنمية المستدامة.

٤٠- الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. والدول النامية المعتمدة على السلع الأساسية مدعوة لإيلاء مزيد من الاهتمام وتخصيص مزيد من الموارد للقطاع الزراعي. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف أيضاً عناية خاصة في هذا العام بالنظر إلى التهديدات المتصلة بإعصار النينو. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ٢٥ في المائة من جميع الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية مثل النينو تلحق بالقطاع الزراعي. فإعصار النينو سيفاقم وتيرة ووطأة الفيضانات والأمطار الغزيرة والجفاف ابتداءً

(٣٢) تقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن صغار المزارعين يساهمون بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من الإمدادات الغذائية في آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. انظر http://www.fao.org/fileadmin/templates/nr/sustainability_pathways/docs/Factsheet_SMALLHOLDERS.pdf، أُطُلع عليه في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٣٣) للاطلاع على تدابير سياساتية مفصلة، انظر *Commodities and Development Report 2015: Smallholder Farmers and Sustainable Commodity Development*، الصادر عن الأونكتاد في عام ٢٠١٥ في نيويورك وجنيف.

من نهاية عام ٢٠١٥ إلى مطلع عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن تكون الأضرار التي يلحقها بالإنتاج الزراعي أكبر من الأضرار التي وقعت في ١٩٩٧-١٩٩٨^(٣٤).

باء- تهيئة بيئة مواتية على مستوى السياسات للتكيف مع وضع أسعار السلع الأساسية المنخفضة في الصناعات الاستخراجية

٤١- لقد نجم عن انخفاض الأسعار في الصناعات الاستخراجية بالنسبة لجميع السلع الأساسية تقريباً، بدءاً من المعادن والفلزات وانتهاءً بأصناف الوقود الأحفوري، انعكاسات متباينة على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بحسب كونها بلداناً مستوردة صافية أو مصدرة صافية لهذه السلع. ومن ذلك على سبيل المثال أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام منذ منتصف عام ٢٠١٤ استفادت منه البلدان المستوردة الصافية للنفط، مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا وكينيا والهند، وذلك بانخفاض فواتيرها الاستيرادية^(٣٥).

٤٢- وبالمقابل، تأثرت بلدان نامية معتمدة على السلع الأساسية تأثراً كبيراً من الانخفاض الحاد في أسعار سلع أساسية أخرى. وقد تجلّى هذا الأثر في شكل انعكاسات على مستوى الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تدهور العجز المالي وانخفاض سعر العملة وزيادة المخاطر السيادية^(٣٦). وفيما يتعلق بتلك البلدان التي تعاني من مستويات عالية من المديونية الخارجية، فإن خطر الإفلاس - وإن كان ضعيفاً نسبياً حتى الآن - سيزداد إذا استمرت أسعار السلع الأساسية في الانخفاض. وقد ألحق انهيار الأسعار أيضاً ضرراً بالغاً بالبلدان التي يبدو أن حكوماتها لم تستعد بما فيه الكفاية لتقلب اتجاه الأسعار بعد طفرة دامت عقداً من الزمن تقريباً. ومن ذلك مثلاً أن هبوط سعر الذهب أدى، وفقاً لتقديرات محافظ بنك غانا المركزي، إلى خسارة تفوق ٢ مليار دولار في العائدات الحكومية في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥^(٣٧). وفي الجزائر والمملكة العربية السعودية، فبعد المردود المالي العالي لأسعار النفط بـ ١٢٩,٨ دولار للبرميل و ١١١,٣ دولار

(٣٤) منظمة الأغذية والزراعة، 2016، 2015-2016 El Niño: Early action and response for agriculture, food security and nutrition، مشروع ورقة عمل، ٢ شباط/فبراير، روما.

(٣٥) H Zhenbo et al., 2015, The oil price shock of 2014, Working Paper, Overseas Development Institute, London; Natixis Oil Review 2015.

(٣٦) في عام ٢٠١٥، سجلت عمّلات العديد من البلدان الغنية بالموارد، بما فيها الريال البرازيلي والبيسو الكولومبي والكواشا الزامبي والكوانزا الأنغولي والنيرا النيجيري، بعضاً من أسوأ حالات التراجع مقابل دولار الولايات المتحدة منذ عدة سنوات.

(٣٧) International Monetary Fund (IMF) Survey Magazine، متاحة على الموقع <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2015/POL102015A.htm>، أُطّل عليها في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

لدرميل على التوالي، في عام ٢٠١٤^(٣٨)، أرغمت أسعار النفط المنخفضة هذين البلدين على تقليص الإنفاق أو السحب من احتياطاتهما لتغطية العجز في العائدات الحكومية.

٤٣- وتستدعي الضغوط التي خلفها انهيار أسواق السلع الأساسية على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية اتخاذ إجراءات قوية وفعالة على مستوى السياسات. وينبغي أن يتيح الوضع الراهن فرصة للتأمل بنظرة فاحصة في التوجه السياسي الذي يمكن هذه البلدان من تقليص اعتمادها على عدد محدود من السلع الأساسية. ويمكن استخلاص دروس من نماذج البلدان التي استطاعت تنويع اقتصاداتها. فقد استطاعت ماليزيا مثلاً تنويع اقتصادها عمودياً وجعله يتحول إلى قطاعات غير قائمة على السلع الأساسية معاً. فقد انتقل البلد فعلياً من الاعتماد تقليدياً على الزراعة ومنتجات التعدين إلى تجهيز المحاصيل مثل زيت النخيل والمطاط وإلى تصنيع منتجات كهربائية وإلكترونية^(٣٩). واستثمر البلد في زيادة القيمة المضافة في قطاع زيت النخيل عن طريق البحوث في التكنولوجيات في اتجاه التوزيع، لا سيما من خلال المجلس الماليزي لزيت النخيل والجامعات. وأعطت ماليزيا أيضاً الأولوية لتنفيذ سياستها الصناعية التي تركز على قطاع الصناعة التحويلية الموجهة للتصدير. ونتيجة لذلك، باتت السلع المصنّعة، منذ مطلع عام ٢٠٠٠، تمثل نحو ٨٠ في المائة من صادرات البلد في المتوسط^(٤٠). وتزداد أهمية هذا الأمر في وقت يعكف فيه المجتمع الدولي على مناقشة سبل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد ضرورة تحقيق نمو اقتصادي وتنمية شاملين ومستدامين.

٤٤- وفي المديين القصير والمتوسط، قد يكون الاتجاه إلى تحسين عملية تخصيص الموارد وإعطاء الأولوية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدل الاستهلاك بمثابة الاستجابة المناسبة للانهيار الحالي في عائدات السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن التزام مزيد من الحذر أو عدم الإفراط في التفاؤل إزاء آفاق أسعار السلع الأساسية لدى إعداد الميزانيات كفيل بأن يساعد على تجنب حالات تضطر معها البلدان إلى التصدي لعجز حاد في الميزانيات عند هبوط أسعار السلع الأساسية فجأة. ومن الضروري التشديد إلى أبعد الحدود على اعتماد استراتيجيات بعيدة الأمد كفيلة بمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على بناء وتعزيز قدرتها على التكيف مع تقلب أسعار السلع الأساسية. فاستثمار هذه البلدان مثلاً في تنمية قدراتها الإنتاجية و/أو الادخار في أوقات الرخاء للتمكن من تجاوز الأوقات العصيبة عندما تنخفض الأسعار أمر منطقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية الضعيفة المعتمدة على السلع الأساسية قد تحتاج إلى الاستفادة من برامج شبكات الأمان الدولية التي تقدمها

(٣٨) IMF, 2015, Regional Economic Outlook Update: Middle East and Central Asia Department, Statistical Appendix, May 2015, متاحة على الموقع <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/mcd/eng/mreo0515.htm>، أطلع عليها في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٣٩) A Noh, 2014, Historical institutionalism and economic diversification: The case of Malaysia, *Asian Social Science*, 10(9): 40.

(٤٠) انظر <http://www.matrade.gov.my>، أطلع عليه في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦.

المؤسسات المالية الدولية والمأنحون من خلال أدوات شتى مثل منح التمويل والقروض على سبيل الهبة في حالات الطوارئ^(٤١).

٤٥ - وانخفاض أسعار السلع الأساسية يثقل أيضاً كاهل قطاع الشركات مع ما لذلك من انعكاسات من حيث تقليص مناصب العمل والاستثمارات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ويمكن أن تستفيد حكومات البلدان الغنية بالموارد من تحسين بيئاتها الاستثمارية لاجتذاب المستثمرين المحليين والأجانب. فمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الحصول على التمويل مثلاً يمكن أن يعطي دفعة للاستثمار واستحداث مناصب شغل.

٤٦ - أما على المدى البعيد، فليس من المغالاة القول بضرورة اعتماد سياسات، بما في ذلك السياسات الرامية إلى التنوع الاقتصادي والمالي، لتقليص تعرض البلد للتقلبات الدورية لأسواق السلع الأساسية. فاستراتيجيات التنوع، مثل التنوع العمودي والنمو غير المدفوع بقطاع السلع الأساسية، يمكن أن تعزز قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تحمل الصدمات وذلك بتمكينها من الحصول على مواردها من مصادر شتى. ويمكن أن تساعد هذه الاستراتيجيات أيضاً في تقليص تعرض هذه البلدان للآثار السلبية لشروط التبادل التجاري غير المواتية (فرضية Prebisch-Singer)^(٤٢).

جيم - تصميم سياسات داعمة من أجل تنمية مستدامة من الناحية البيئية

٤٧ - لقد أدى السياق الحالي لانهيار أسعار الوقود الأحفوري، مثلما سبق بيانه أعلاه، إلى إثارة شواغل بشأن مدى قدرة مصادر الطاقة الأقل تلوئثاً، بما فيها الطاقة المتجددة، على المنافسة في وقت يجري فيه الإقرار على الصعيد العالمي بالأهمية القصوى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وأقل تلوئثاً. وإذا استمرت أسعار الوقود الأحفوري في الهبوط أو ظلت منخفضة لفترة طويلة، فإن هذا الوضع قد يهدد تطوير الطاقة المتجددة، الأمر الذي قد يقوّض بدوره المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد رأت الوكالة الدولية للطاقة، في أواخر عام ٢٠١٥، مثلاً أن تآرجح أسعار النفط الخام في حدود ٥٠ دولاراً للبرميل حتى نهاية العقد الحالي سيكبح تطوير السيارات الكهربائية وإنتاج الوقود الأحفوري، وهما المجالين اللذين يساهمان في الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون. وقدّرت أن نحو ٨٠٠ مليار دولار من الوفورات من حيث الفعالية في السيارات والشاحنات والطائرات تكون قد ضاعت في ظل هذه

(٤١) ثمة نقد متكرر هو أن الآليات التي وضعتها هذه المؤسسات المالية هي آليات مساندة للتقلبات الدورية، الأمر الذي يثير مشاكل من حيث التوفر والملاءمة.

(٤٢) تتطلب أشكال التنوع هذه وجود بيئة مواتية كفيلاً لتعزيز الاستثمار ونمو رأس المال البشري. انظر مثلاً، MR Agosin, R Alvarez and C Bravo-Ortega, 2012, Determinants of export diversification around the world: 1962-2000, *The World Economy*, 35(3), 295-315.

الظروف^(٤٣). وهذه الآفاق المثيرة للقلق بالنسبة لمصادر الطاقة المجددة تعني ضرورة استمرار السياسات الداعمة، بما في ذلك إتاحة فرص الحصول على التمويل، والتكنولوجيات المطوّرة والبيئة القانونية القوية والإعانات لدعم تطوير قطاع الطاقة المتجددة.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ففي ظل التراجع الحالي لأسواق الطاقة، قد يكون التخلي عن الوقود الأحفوري شديداً التلويث، مثل الفحم، خطوة صعبة للغاية لمعظم البلدان النامية. فلن يتسنى لهذه البلدان الانتقال على النحو المطلوب إلى مصدر طاقة أقل تلويثاً، من الأهمية بمكان أن تتمكن من تعبئة الموارد اللازمة لذلك، لا سيما التمويل. على أنه حتى مع وجود مثل هذا الدعم، لن تكون جميع هذه البلدان قادرة على التخلي عن الفحم. وبالتالي من الأهمية بمكان توخي الاستثمار أيضاً في تكنولوجيات الفحم النظيفة، بالتزامن مع الترويج لمصادر الطاقة الأقل تلويثاً. فمثلاً، يمكن أن تساعد التكنولوجيات عالية الفعالية والتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات وتكنولوجيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه على إحداث تخفيضات كبيرة في الانبعاثات من توليد الطاقة بالفحم.

٤٩ - وفضلاً عن ذلك، فإن تطوير مصادر الطاقة المتجددة بوتيرة أسرع يتطلب وجود دعم حكومي. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخراً^(٤٤)، فإن الإعانات الحكومية لاستهلاك وإنتاج الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنمط، تصل إلى ٦٠٠ مليار دولار سنوياً، يُنسب ثلث هذا المبلغ إلى البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة. وبالمقابل، أنفقت الحكومات ١١٢ مليار دولار سنوياً فقط لدعم الطاقة النظيفة. وفيما يتعلق بالحوافز المالية، يذكر التقرير أن نحو ٨٥ في المائة من الفحم المستخدم للتسخين وللعمليات الصناعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الصاعدة معفى من الضرائب بالرغم من كونه أكثر مصادر الطاقة تلويثاً على الإطلاق. ومن الضروري تقديم حوافز مماثلة أو أكثر طموحاً لقطاع الطاقة المتجددة.

(٤٣) الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٥، *World Energy Outlook 2015*.

(٤٤) OECD, 2015, *OECD Companion to the Inventory of Support Measures for Fossil Fuels 2015*, Paris.